

الأنظمة الجمركية الاقتصادية

يُقصد بالنظام الجمركي للبضاعة الوضعيات القانونية التي يحددها القانون الجمركي للبضاعة المستوردة أو المصدرة. تتمثل هذه الأنظمة أساسا في العرض للاستهلاك (mise a la consommation)؛ العبور؛ المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية؛ القبول المؤقت؛ التصدير المؤقت.....

أولا- نظام العرض للاستهلاك: في إطار هذا النظام تخضع البضائع المستوردة التي يتم وضعها في السوق الوطنية، إلى كافة الحقوق والرسوم، وكل التدابير بما فيها تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

ثانيا- الأنظمة الجمركية الاقتصادية: تسمح الأنظمة الجمركية الاقتصادية بتخزين البضائع و تحويلها و استعمالها و تنقلها مع الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم الداخلية للاستهلاك و كذا من الحقوق و الرسوم الأخرى و من إجراءات الحظر الاقتصادية التي يمكن أن تخضع لها. تنقسم هذه الأنظمة إلى أربع (04) أقسام:

- التنقل ؛
- التخزين ؛
- الاستعمال ؛
- التحويل.

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) و تقوية الإمكانيات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

•على الصعيد المالي:

– توقيف الحقوق و الرسوم أو الإعفاء منها أو تسديدها؛

•على الصعيد الاقتصادي:

- التموين بمستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف؛
- تحسين القدرات التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تعزيز بعض النشاطات الصناعية لا سيما تلك المتعلقة بالتصدير؛
- تسهيل المبادلات الدولية.

الكفالة:

يجب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي محل كفالة تغطي 10% من مبلغ الحقوق و الرسوم الموقفة.

غير أنه، و في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، تُعفى الأنظمة الاقتصادية الموجهة خصيصا للتصدير من الكفالة؛ و يتعلق الأمر خصوصا:

- بالقبول المؤقت من أجل تحسين الصنع داخل الجزائر؛
- التغليف الموجه للبضائع المراد تصديرها.

1. العبور: هو نظام جمركي يطبق على البضائع المنقولة تحت الرقابة الجمركية من مكتب للجمارك إلى مكتب آخر للجمارك عن طريق البر أو الجو مع توقيف الحقوق و الرسوم و إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي

و يتعلق الأمر بنقل البضائع:

- من مكتب الدخول إلى مكتب داخلي ؛
- من مكتب داخلي إلى مكتب الخروج ؛
- بين المكاتب الداخلية أو المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية.

و ينقسم العبور إلى:

- العبور البري ؛
- العبور عبر السكك الحديدية ؛
- العبور الجوي.

للاستفادة من نظام العبور يجب على صاحب الالتزام اكتتاب التصريح المفصل في مكتب الانطلاق مع التزام مكفول يلتزم من خلاله تحت طائلة العقوبات القانونية بإيصال البضائع المصرح بها إلى مكتب الوصول:

• بختم سليم؛

• في الآجال المحددة؛

• عن طريق المسلك المحدد.

يقدم صاحب الالتزام عند مكتب الوصول البضائع المذكورة في التصريح المفصل و يعطي لها نظاما جمركيا مسموحا به من خلال اكتتاب التصريح المناسب حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم و التشريع المعمول بهما.

2. نقل البضائع من مركبة لأخرى و النقل على طول الساحل

- **النقل على طول الساحل:** يسمح هذا النظام بالتنقل عن طريق البحر من نقطة لأخرى في الإقليم الجمركي البضائع المقبولة:

- البضائع المنتجة داخل التراب الوطني و تلك التي تمت جمركتها بشكل نظامي؛

- البضائع المستوردة التي لم تكن محل تصريح لدى الجمارك بشرط أن تكون منقولة على متن سفينة غير تلك التي دخلت البضائع على متنها إلى التراب الوطني.

- **نقل البضائع من مركبة لأخرى:**

هو نظام جمركي يتم من خلاله نقل البضائع تحت الرقابة الجمركية بنزعها من وسيلة النقل المستخدمة في الاستيراد ووضعها في وسيلة النقل المستخدمة في التصدير.

3. المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية:

يسمح هذا النظام بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في أماكن تعتمد إدارة الجمارك مع توقيف الحقوق و الرسوم وإجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي.

يعتبر المستودع العمومي أو الخاص الخاضع للرقابة الجمركية مستودعا خصوصيا عندما يكون موجها لتخزين البضائع التي يستلزم حفظها منشآت خاصة.

مزايا استغلال المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية:

- أمن البضائع
- وضع البضائع قيد الاستهلاك بشكل جزئي حسب حاجة المتعاملين الاقتصاديين مما ينعكس إيجابا على خزينة الشركة؛
- ضبط السوق؛
- الفرص التجارية؛
- إنشاء مخزونات للتموين مشخصة للشركات الصناعية؛
- تقريب مصدر التموين و التقليل من التكاليف اللوجيستكية؛
- الاقتصاد في التكاليف بفضل تعليق الحقوق و الرسوم و بفضل الجمركة الجزئية؛
- إنشاء نشاطات ملحقة: النقل و المعالجة و التأمين و البنوك ... إلخ

أنواع المستودعات الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين:

المستودع الخاص:

يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص معنوي أو طبيعي لاستخدامه الحصري من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه في انتظار تعيين نظام جمركي آخر مرخص به.

المستودع العمومي:

يمكن أن ينشأ المستودع العمومي عندما تبرر ذلك ضرورات التجارة من قبل كل شخص طبيعي أو معنوي:

- مقيم في الإقليم الجمركي؛
 - يتمحور نشاطه الرئيسي أو الثانوي حول تقديم الخدمات في مجالات: التخزين ، النقل وتداول البضائع.
- يفتح المستودع العمومي لجميع المرتفقين لوضع بضائعهم مهما كانت طبيعتها ما عدا تلك المستثناة تطبيقاً لأحكام المادة 116 من قانون الجمارك.

المستودع الصناعي:

إن المستودعات الصناعية هي محلات موضوعة تحت المراقبة الجمركية يسمح فيها للشركات بتهيئة البضائع المستوردة لإنتاج منتج معد للتصدير.

4. القبول المؤقت:

يسمح هذا النظام بقبول البضائع المستوردة لغرض معين و الموجهة لإعادة التصدير في أجل محدد مع توقيف الحقوق و الرسوم و دون تطبيق إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي. يطبق هذا النظام في الحالتين التاليتين:

1-القبول المؤقت مع إعادة التصدير على الحالة:

1.1 القبول المؤقت للمعدات من أجل الإنتاج أو إنجاز الأشغال أو النقل الداخلي:

يسمح هذا النظام للشركات الأجنبية غير المقيمة باستيراد المعدات اللازمة لإنجاز الأشغال و أداء الخدمات مع التوقيف الجزئي للحقوق و الرسوم.

2.1 القبول المؤقت من أجل الاستعمال على الحالة:

يسمح هذا النظام بالاستيراد المؤقت للمعدات من أجل استعمالها على الحالة دون الحاجة لترخيص مسبق و مع التوقيف الكلي للحقوق و الرسوم.

2 -القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع:

يسمح نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع للشركات المقيمة في الإقليم الوطني باستيراد بضائع موجهة لإعادة التصدير بعد العمل عليها أو تحويلها أو تصنيعها أو تصليحها مع توقيف الحقوق و الرسوم.

يدعى المنتج المتحصل عليه بعد هذه العمليات منتج معوض.

5. التصدير المؤقت:

يسمح هذا النظام الاقتصادي بالتصدير المؤقت للبضائع الموجهة لإعادة الاستيراد في أجل محدد و بعد أن تم استعمالها لغرض معين، دون تطبيق إجراءات الحظر ذات الطابع الاقتصادي، لا سيما:

- بعد الخضوع لتحويل أو تصنيع أو عمل أو تصليح؛

- على حالتها و لم تخضع لتعديل؛
- بعد المشاركة في المعارض أو التظاهرات المماثلة؛
- بعد دراسة ملكية ثقافية و/أو تحليلها في إطار علمي؛
- بعد عملية استرجاع ملكية ثقافية أو ترميمها أو حفظها؛
- بعد فحوص و تجارب؛
- كتعويض في إطار التبادل.

1.5 التصدير المؤقت من أجل تحسين الصنع:

يسمح نظام تحسين الصنع للشركات الوطنية بالتصدير المؤقت لبضائعهم وإعادة استيرادها في أجل محدد بعد خضوعها لعمل أو تحويل أو تصنيع أو تصليح.

هذا النظام الاقتصادي مفيد جدا باعتبار أن بإمكان المتعامل تصدير المنتج المعوّض نهائيا انطلاقا من الخارج.

2.5 التصدير المؤقت من أجل المعارض:

هو نظام جمركي اقتصادي يسمح بتصدير البضائع الموجهة للعرض في المعارض أو التظاهرات المشابهة.

6. إعادة التموين بالإعفاء:

إعادة التموين بالإعفاء هو النظام الجمركي الذي يسمح، مع الإعفاء من الحقوق و الرسوم، باستيراد البضائع المتجانسة من حيث النوع و الجودة والخصائص التقنية مع تلك التي ضبطت في السوق الداخلية و استعملت للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

يهدف هذا النظام إلى ضمان تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية من حيث التكلفة و ربح الوقت بالنسبة للمتعاملين من خلال السماح لهم بالرد بشكل سريع و إيجابي على طلبات التصدير و ذلك بصنع منتجاتهم باستخدام بضائع كانت محل جمركة لوضعها قيد الاستهلاك أو تصدير منتجات مصنوعة مسبقا و لكن خاضعة لدفع الحقوق و الرسوم.

الصفحة الأساسية مهنيين كل ما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير الأنظمة الجمركية الاقتصادية المصنع الخاضع للرقابة الجمركية

7. المصنع الخاضع للرقابة الجمركية:

المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية هي وحدات اقتصادية ذات طابع صناعي موضوعة تحت الرقابة الجمركية.

و يخص هذا النظام المنشآت و المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- معالجة أو تكرير الزيوت الخام من البترول أو من المعادن و أنواع غاز البترول و المحروقات الغازية الأخرى و كذا تجميعها.
- إنتاج و تصنيع منتجات بتروكيميائية و منتجات كيميائية و ما شابههما من المنتجات المشتقة من البترول.

7. نظام استرداد الرسوم الجمركية:

هو نظام يسمح عند تصدير البضائع بالاسترداد الكلي أو الجزئي للحقوق و الرسوم المدفوعة عند الاستيراد و التي فرضت إما على هذه البضائع و إما على المنتجات المحتواة في البضائع المصدرة أو المستهلكة خلال عملية إنتاجها.

8. تحويل البضائع الموجهة للاستهلاك:

هو النظام الذي يسمح باستيراد البضائع الموجهة للتحويل أو التصنيع تحت المراقبة الجمركية والحصول على منتج يوجه بعدها للاستهلاك. تكمن الفائدة من هذا النظام في تقليص مبلغ الحقوق و الرسوم المستحقة عند الاستيراد والمفروضة على المنتجات المتحصّل عليها مقارنة بمبلغ الحقوق و الرسوم المفروضة على المنتجات المستوردة.